فوق الطاولة

د. سعد بساطة

هل توقّع «مالتوس» تصريحاً من قبيل (دعهم يأكلون «اللفت»!)..

من يعتقد أنني سأقدّم بنهاية مقالي حلاً سحرياً للأزمات الغذائية المتلاحقة والتي تجتاح العالم؛ فهو واهم.. فليس لديّ حل ؛ وأنا – مثل الحكومات العالمية – أتخبّط في دياجير البحث!

فاجأتنا وسائل الإعلام الغربية؛ بخبر إضافة مسحوق الحشرات والصراصير للمعجنات والشوكولا؛ في أوروبا؛ مساهمة بحل أزمة الغذاء. واختلفت ردود الأفعال المشمئزة من ذلك؛ علماً أننا سبقناهم؛ فنحن نأكل –ضمن خبزنا المدعّم– (الحشرات بأشكالها منذ أقدم الأزمان)!

نصحت ماري أنطوانيت ١٧٨٩ الشعب بأكل الكاتو؛ لندرة وغلاء الخبز! وهاهو التاريخ يعيد نفسه بتصريح فجّر الغضب حين أطلت وزيرة البيئة البريطانية، تيريز كوفي، على شعبها مطالبة إياهم بأن يأكلوا اللفت بدلاً من الطماطم والخس.

ومن كان يتخيل أن يخبره أهله وأصدقاؤه ممن يعيشون في بريطانيا العظمى أنه في المحلات التي توجد فيها طماطم لا يسمح للشخص إلا بشراء ثلاث ثمرات فقط لا غير؟!.

المعلومات تشير إلى أن أسعار الطماطم والفلفل والباذنجان والخس في بريطانيا تضاعفت بنحو أربعة أضعاف خلال أسابيع معدودة.

اطلع «مالتوس» على نخبة الاقتصاديين بنظريته في مقالته حول السكان عام ١٧٩٨ بأن وتيرة التكاثر السكاني هي أسرع بكثير من وتيرة ازدياد المحاصيل الزراعية؛ وبالتالي من كمية الغذاء المتاح للبشرية: ما سيؤدي لمجاعات!

وهنا من المفيد أن نعلم بأنه يُتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ثمانية مليارات نسمة، فسكان العالم ينمو حالياً ليصل إلى نحو ٨,٥ مليارات نسمة عام ٢٠٣٠ و٩,٧ مليارات عام ٢٠٥٠. مع توقّع أن يبلغ ذروته مع نحو ١٠,٤ مليارات نسمة في عام ٢٠٨٠.

لا ننسى أن وباء الكورونا أثر سلباً على المحاصيل؛ والحروب المحلية والدولية على سهولة نقلها؛ وغلاء الوقود أثر على أسعارها؛ والجفاف على توافرها وكميتها؛ وأخيراً حرب روسيا– أوكرانيا؛

فقد وصلت أسعار السلع الأساسية بالفعل لأعلى مستوياتها في ١٠ سنوات قبل بدء الحرب في أوكرانيا بسبب قضايا تتعلق بمواسم الحصاد العالمية، وفقاً لمؤشر الغذاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو).

وتعد روسيا وأوكرانيا من أكبر مصدري القمح في العالم، إذ إنهما مسؤولتان عن نحو ثلث مبيعات القمح السنوية العالمية. كما أنهما مسؤولتان عن ٥٥ بالمئة من صادرات زيت عباد الشمس السنوية العالمية، و١٧ بالمئة من صادرات الذرة والشعير.

هنا من الضروري إيراد هذه المعلومات الطريفة نتاج بحث أجراه العلماء: فقد أجرى العلماء بحثاً حول معدّل ما يستهلكه الإنسان خلال حياته؛ فوجدوا أنه يستهلك ٢٠ طناً من الخبز؛ وحمولة شاحنتين من البطاطس؛ وحجم أربعين بقرة من اللحوم؛ و٤ آلاف كغ من السكر؛ وهنالك ملايين البشر يستهلكون أضعاف تلك الكميات؛ إضافة لأصناف الطعام والشراب لم تصل مسمياتها للقواميس بعد! لو أردنا تقدير استهلاك أحد الأثرياء فهنالك ١٢٠ دونماً من الكنافة (وحلويات أخرى) ممدودة في الصوافي؛ و٨٧ كيلومتراً من «أصابع الست»؛ وحمولة سفينتين من «اللزابيا»؛ وبحيرة من الشوكولا، وحمولة من الرز والشحم واللحم ما يكفي لإغراق سفينة نوح خلال عملية التحميل...!

الجميع من مزارعين وموردين وصحفيين يتحدثون عن سلاسل التوريد والمناخ والأزمة الاقتصادية وسوء الإدارة، خبراء يتحدثون عن تغير المناخ الذي أثر على العديد من المحاصيل، وكذلك عن أسعار الطاقة التي تؤثر سلباً على النقل والتخزين!

الحكومات تلقي بالجانب الأكبر من اللوم على الطقس السيئ الذي ألحق الضرر بالثمار! الجميع حالياً يتراشق بالاتهامات بين إهمال الزراعة الوطنية، وتفضيل الاستيراد، وعدم وجود خطة إدارة أزمات أكبر بكثير من أكل اللفت بدل الطماطم. العالم بالفعل يتغير.

٥٠ مليار ليرة للخطة الإسعافية لإعادة الإعمار.. والحكومة تتحضر لرمضان

تدقيق نوعية الحديد والإسمنت المنتج محلياً- زيادة حصة الزراعة من المحروقات- فرز المهندسين وتخفيض مدة الالتزام من ٥ إلى ٣ سنوات

قطنا لـ«الوطن»: الزيادة هدفها عدم تأثر المحصول بسبب الظروف المناخية الحالية وانحباس الأمطار

| هناء غانم

قضايا عديدة ناقشها مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس اتخذ فيها العديد من الإجراءات التي تتعلق بتوفير المواد الغذائية والأساسية بكميات كافية في الأسواق خلال شهر رمضان المبارك، وشدد على المراقبة المستمرة لواقع الأسعار واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين والمحتكرين.

وقرر المجلس زيادة حصة القطاع الزراعي من المحروقات في كل محافظة بما يساهم في تحسين واقع الزراعات في ظل الأوضاع المناخية التي يشهدها البلد، واستعرض واقع الهطلات المطرية خلال الموسم الحالي ومخازين السدود، وشدد على ضرورة التنسيق بين وزارتي الزراعة والموارد المائية للاستثمار الأمثل للمياه المتوافرة لإنجاز الخطة الزراعية وتوزيع مياه الري وفق المساحات المزروعة فعلياً وبما يضمن استخدام الموارد المائية المتاحة بكفاءة عالية.

كما وجه رئيس مجلس الوزراء كلاً من وزارتي الزراعة والمالية بتنشيط عملية التأمين على الزراعات المحمية بما ينعكس إيجاباً على قيمة التعويضات الممنوحة نتيجة الأضرار الحاصلة بسبب الظروف المناخية.

وحول ذلك أكد وزير الزراعة حسان قطنا وفي تصريح لـ«الوطن» أنه يتم العمل على منح القطاع الزراعي كامل مخصصاته من المحروقات وزيادتها عن النسبة المحددة بحيث يتم توفير المحروقات اللازمة لري كامل المساحات المزروعة من محصول القمح حتى لا يتأثر المحصول بسبب الظروف الجوية التي نشهدها من تغيرات مناخية وانخفاض معدل هطل الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وانحباس الأمطار لمدة شهر كامل، ولأن الفلاح حالياً بدأ بري المساحات المزروعة.

وعن تأمين الزراعات المحمية التي تتعكس إيجاباً على قيمة التعويضات الممنوحة نتيجة الأضرار الحاصلة بسبب الظروف المناخية، أضاف الوزير قطنا: هناك قرار موجود لإلزامية التأمين على الزراعات المحمية يتم العمل بموجبه، وقد أكد رئيس الحكومة أهمية هذا القرار لدعم الفلاحين وإرشادهم للانضمام إلى التأمين على زراعاتهم لما فيه من مصلحة للفلاح ولأنه يحقق له تعويضاً جيداً، لافتاً إلى ضرورة دعوة المزارعين لذلك، مشيراً إلى أننا سوف نستمر بتقديم التعويض اللازم للقطاع الزراعي ككل من صندوق الجفاف ريثما يتم التحاق الفلاحين بمؤسسة التأمين.

كما قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة تضم عدداً من الوزارات والجهات المعنية مهمتها التدقيق بنوعية الحديد والإسمنت المنتج محلياً والمستخدم في البناء. وجدد المهندس عرنوس تأكيده على جميع الوزارات إعادة ترتيب أولويات عملها للتعاطي مع تداعيات وآثار الزلزال في جميع القطاعات وتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة للمتضررين، مؤكداً الإسراع بإنجاز المشروعات الإسكانية /الادخار والشبابي/ لتأمين منازل للمتضررين المكتتبين في هذه المشروعات، وطلب من الوزارات المعنية دراسة احتياجات سوق العمل من الاختصاصات العلمية للمرحلة القادمة ومراعاة هذه الاحتياجات عند وضع محددات القبول والاستيعاب الجامعي للعام الدراسي القادم.

كما وافق المجلس على مقترح وزارة التنمية الإدارية والأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء حول ضمان فرز وتعيين الخريجين من المهندسين لسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠ و٢٠٢٠-٢٠٢١ ومعالجة الإشكاليات التي تتعلق بعملية الفرز من خلال عدد من المعايير والإجراءات تتعلق بتفعيل منصة الفرز الإلكترونية وتدقيق الاختصاصات الهندسية والاحتياجات الجديدة لدى الجهات العامة وعدد الرغبات التي يحق للمهندسين إدخالها في مفاضلة الفرز، إضافة إلى تخفيض مدة التزام المهندس بمركز العمل المفرز إليه لتصبح ٣ سنوات بدلاً من خمس سنوات من تاريخ المباشرة.

ووافق المجلس على مقترح وزارة التربية لتحديد الأماكن النائية وشبه النائية في معرض تطبيق أحكام القانون رقم ٤٥ لعام ٢٠٢٢ المتضمن منح العاملين في وظائف تعليمية في المدارس التربوية تعويضاً يسمى تعويض الأماكن النائية وشبه النائية بحيث يشمل القرار أكثر من ٥٠ ألف عامل بتعويض سنوي نحو ١٧ مليار ليرة.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠١٣ المتضمن قانون شركات الحماية والحراسة بما يسهم بتنظيم وتطوير عمل هذه الشركات. ووافق المجلس على استكمال مشروع إعادة إعمار مبنى ناحية ومخفر وسكن الزربة في محافظة حلب، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية بالمحافظات.

من جهة ثانية، صدق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على محضر اجتماع لجنة إعادة الإعمار المتضمن إقرار وتوزيع مشاريع الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار لكل الوزارات لعام ٢٠٢٣ والبالغة قيمتها الإجمالية ٥٠ مليار ليرة سورية.

وتشمل الخطة تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل في كل القطاعات ولاسيما (الصحة، التربية، الموارد المائية، الإدارة المحلية، النقل، الأشغال العامة والإسكان)، ما يسهم في وضع العديد من المشاريع الخدمية المتضررة في الخدمة قبل نهاية العام الحالي.

إطلاق العمل بمنظومتي تصديق رقمي جديدتين

صالح لـ«الوطن»: إصدار شهادات رقمية للعاملين بالقطاع العام

| رامز محفوظ

بيّن رئيس مركز التصديق الإلكتروني في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة منتجب صالح في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه بهدف دعم عمليات التحول الرقمي لكل القطاعات ورفع مستوى أداء وأمان الخدمات المقدمة قامت الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة بإطلاق العمل بمنظومتي التصديق الرقمي الجديدتين الحكومية والمخصصة للقطاع الخاص.

ولفت إلى أنه بالنسبة لمنظومة التصديق الرقمي الحكومية فإنها تستخدم الخوارزمية RSA لتعمل إلى جانب المنظومة السابقة العاملة بخوارزمية ECDSA وذلك لدعم التوافقية مع مختلف المنظومات الموجودة، مشيراً إلى أن بعض الأنظمة المعلوماتية التي تستخدم التوقيع الرقمي وكثيراً من الحوامل الإلكترونية والبطاقات الذكية لا تتعامل إلا مع نوع محدد من الخوارزميات، لكن مع وجود المنظومة الحكومية الجديدة أصبحت أشهر الخوارزميات مدعومة ومتاحة.

وأوضح صالح أن هذه المنظومة تقدم خدمات عدة أبرزها إصدار شهادات رقمية للعاملين بالقطاع العام بصفاتهم الوظيفية وشهادات رقمية للجهات الحكومية بصفاتهم الاعتبارية، إضافة لتقديم خدمة إصدار شهادات اتصال آمن SSL Certificate صالحة للاستخدامات الخاصة فقط ضمن شبكات مغلقة، وخدمة إصدار شهادات توقيع رمازSSL Code Signing صالحة للاستخدامات الخاصة فقط ضمن شبكات مغلقة، كما تقدم المنظومة الجديدة أيضاً خدمة ختم زمني متوافرة تحت العنوان http://ts. pki. ecc. gov/sv23 يمكن استخدامها من أي تطبيق يستخدم للتوقيع الرقمي ولا تحتاج حالياً أي بيانات للتصديق وهي متاحة للعموم، مشيراً إلى أنه سيتم نشر كل ما يلزم من المعلومات الفنية حول المنظومة تباعاً على الموقع الإلكتروني https://info.ecc.sy/.

أما بالنسبة لإطلاق منظومة تصديق رقمي جديدة للقطاع الخاص، أفاد رئيس مركز التصديق الإلكتروني بأن هذه المنظومة تستخدم الخوارزمية RSA وهي الأكثر شيوعاً وتوافقية مع الأنظمة والتجهيزات المتوفرة تجارياً، مبيناً أن هناك عدة خدمات تقدم من هذه المنظومة وهي خدمات إصدار شهادات رقمية للعاملين بالقطاع الخاص وإصدار شهادات رقمية للجهات الخاصة بصفاتهم الاعتبارية، وكذلك تقدم خدمات إصدار شهادات اتصال آمن SSL Certificate صالحة للاستخدامات الخاصة فقط ضمن شبكات مغلقة، وإصدار شهادات توقيع رمازCode Signing صالحة للاستخدامات الخاصة فقط ضمن شبكات مغلقة.

وأضاف بان المنظومة الجديدة تقدم إضافة للخدمات السابقة خدمة ختم زمني متوفرة تحت العنوان http://ts.pki.ecc.sy/com23 يمكن استخدامها من أي تطبيق يستخدم للتوقيع الرقمي ولا تحتاج حالياً أي بيانات للتصديق وهي متاحة للعموم، موضحاً أن هذه الخدمة ليست من المهام المباشرة للهيئة، لكن لعدم وجود أي مزود خدمات تصديق مرخص أصولاً من الهيئة لتقدم هذه الخدمة للقطاع الخاص حتى الآن، ونظراً لحاجة بعض الجهات الخاصة لهذا النوع من الخدمات، قامت الهيئة بتولي هذه المهمة، ريثما تتوفر جهات مرخصة تقدمها، مؤكداً بأنه سيتم نشر كل ما يلزم من المعلومات الفنية حول المنظومة تباعاً على الموقع الإلكتروني https://info.ecc.sy/.

وختم رئيس مركز التصديق الرقمي بالقول إنه تم إعداد المنظومات الجديدة من العاملين بالهيئة الوطنية لخدمات الشبكة مركز التصديق الإلكتروني وذلك باستخدام برمجيات بأحدث الإصدارات لتحقق كافة الوظائف المطلوبة مع المرونة بالموائمة حسب الحاجة، وتمت حماية مفاتيح التوقيع وفق المعايير العالمية على أجهزة خاصة.

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: تحسن الكهرباء يبدأ خلال اليومين المقبلين

في حال توافر الغاز برنامج التقنين سيصبح ٤,٥ وصل و١,٥ قطع

| عبد الهادي شباط

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» أن زيادة ساعات التقنين خلال الأيام الأخيرة كان سببها نقص توريدات مادة الفيول، الأمر الذي تسبب في توقف بعض مجموعات التوليد العاملة على مادة الفيول في حين انخفضت الطاقة الإنتاجية في محطتي الزارة بمعدل ٥٠ بالمئة، مؤكداً أن هذا التراجع في التغذية سينتهي مع تحسن واردات مادة الفيول المتوقع خلال اليومين المقبلين وعودة ساعات التقنين إلى ما كانت عليه.

وكانت معظم المناطق قد شهدت ساعات تقنين مرتفع خلال الأيام الأخيرة رغم اعتدال الطقس ودرجات الحرارة التي عادة ما يصاحبها تحسن في الطاقة الكهربائية بسبب تراجع الطلب النسبي خاصة لأغراض التدفئة.

وحول التوسع في بيع الأمبيرات بين الوزير أن وزارة الكهرباء لا ترخص بيع الأمبيرات وأن التعامل مع هذه الظاهرة هو من اختصاص جهات ثانية لأن حدود وزارة الكهرباء هو توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وفق المتاح والاحتياجات لمختلف القطاعات الاقتصادية والمنزلية.

وحول واقع منظومة الكهرباء الفني، بين مدير في الوزارة أن معظم حالات النقص في محولات الكهرباء في الشركات والمحافظات سببها الأعطال التي تنجم عن الحمولات العالية التي تحدث على الشبكة في أوقات توفر الكهرباء مع أن العدد الإجمالي للمحولات المتاحة على الشبكة يفي بالحاجة الحالية مع أن الوزارة تعمل على تأمين مختلف احتياجات منظومة الكهرباء من محولات وأمراس وأعمدة وغيرها لأن الكثير من أجزاء هذه المنظومة تعرضت للتخريب والسرقة خلال السنوات الماضية ويحتاج ترميم المنظومة لإعادتها إلى ما كانت عليه لاعتمادات مالية ضخمة جداً حالياً غير متاحة لكن الوزارة تعمل على في هذا المجال وفق الأولويات وبما يخدم ضمان عمل الشبكة واستقرارها قدر المستطاع.

وتفيد الوزارة بأنه في الجانب الفني مجموعات التوليد الحالية (العاملة) قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً، مقدرة أنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً نصل لبرامج تقنين نحو ٤,٥ ساعات كهرباء مقابل ١,٥ ساعة قطع في مختلف المحافظات والمناطق السورية وبالتالي فإن الطاقة الإنتاجية الحالية لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من الطاقة التشغيلية المتاحة لمجموعات التوليد العاملة وتقدير لإجمالي الاحتياجات حتى نصل لمعدلات تقنين شبه صفرية بحدود ٧ آلاف ميغا واط وهو تقدير أولي اعتماداً على المقارنة مع كميات الإنتاج قبل الحرب على سورية والتي كانت بحدود ٩ آلاف ميغا واط، مع مراعاة أن الكثير من الاحتياجات الصناعية والتجارية وحتى المنزلية لم تعد كما كانت عليه قبل عام ٢٠١١.

بعد استبعاد بعض المواد الأولية من منصة التمويل.. لماذا لم تنخفض الأسعار؟

أكريّم لـ«الوطن»: لأنها مواد لا تؤثر في العملية الإنتاجية ويجب إخراج كل المواد الإستراتيجية من المنصة

| جلنار العلي

ازدادت تفاولات المستهلكين بانخفاض الأسعار بعد أن بدأت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بحذف مواد عديدة من منصة تمويل المستوردات منذ بداية شهر شباط الماضي، وخاصة أن أغلبية التجار طالبوا أكثر من مرة بإلغاء المنصة لتخفيض الأسعار بنسبة تصل إلى ٢٥ بالمئة.

وبدأت الوزارة بحذف الكثير من المواد من المنصة، منها المواد الأولية الداخلة في الصناعات الدوائية والصناعات الكيميائية باستثناء الحبيبات البلاستيكية، والمواد الأولية لصناعة المنظفات والملمعات وخيوط الكوماكات وبعض المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية كزيت النخيل وحليب البودرة المجفف وروح القهوة وبعض أنواع التوابل والبهارات وبذور فول الصويا وبعض المواد الغذائية كالسردين والتونا، وبعض المواد الأولية الداخلة في الصناعات الهندسية والبيليت، ومؤخراً الخميرة و٢٠٠٠ طن بصل تم استيرادها لمصلحة السورية للتجارة.

وفي هذا الصدد، اعتبر عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أن كل المواد التي تم استبعادها من المنصة، هي مواد لا تؤثر أبداً في العملية الإنتاجية وحركة الأسواق والأسعار، ولا يشعر بها المواطن العادي، فمن المفروض إلغاء المنصة عن كل المواد الأولية الأساسية الإستراتيجية الداخلة في تصنيع المواد الرئيسية إضافة إلى المواد الغذائية المهمة كالسكر والرز والسمن والزيت التي يحتاجها المواطن، ما يؤدي إلى سهولة في التداول المالي والسرعة في دوران رأس المال التي من شأنها تحديد الأسعار، واصفاً المنصة بأنها عثرة تقف في وجه تصنيع جميع المواد، وهي سبب في إبطاء رأس المال لمدد زمنية تصل إلى أربعة أشهر.

ودعا أكريم للاستفادة من الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية لمدة ١٨٠ يوماً، من خلال اغتنام هذه الفترة، واستيراد المواد الإستراتيجية بكميات كبيرة، والاستفادة من حركة دخول السيارات السريعة على الحدود السورية مع بعض الدول وإزالة العراقيل التي كانت موجودة في هذا الجانب، لافتاً إلى أن السعي الحكومي للاستفادة من الرفع الجزئي للعقوبات معدوم، ولا يوجد أي توجيه اقتصادي في ذلك حتى الآن، مستغرباً من هذا التباطؤ رغم أن الحكومة كانت في كل مرة تتحدث عن الآثار السلبية لقانون قيصر على الأسعار، فلماذا لا تنتهز الفرصة الموجودة أمامها الآن؟ مشيراً إلى وجود بطء كبير بإصدار القرارات وعدم مواكبة للأحداث وللأزمة التي تمر بها البلاد.

> السعي الحكومي للاستفادة من الرفع الجزئي للعقوبات معدوم حتى الآن

وفي الإطار ذاته، طالب أكريّم بإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على المواد والسلع الداخلة في السلل الغذائية والوجبات التموينية التي تتبرع بها بعض الأسر والجمعيات للمتضررين بسبب الزلزال، إضافة إلى ضرورة استبعادها من المنصة لتخفيض أسعارها وسهولة جلبها، على الأقل خلال الشهرين القادمين، متابعاً: «على الحكومة أن تغير في بعض قراراتها وقوانينها لتساهم بالعمل الخيري أيضاً، فالإعانات القادمة من الخارج تدخل إلى سورية من دون دفع أي رسوم، وبالمقابل يدفع المتبرع داخلياً أضعاف ما يدفع في الإعانات الخارجية بسبب ارتفاع الرسوم والضرائب على المواد الداخلة فيها».

في سياق متصل، أعاد عضو غرفة التجارة ارتفاع الأسعار الكبير الحاصل منذ وقوع الزلزال، إلى عدم وجود مخزون إستراتيجي، إذ ازدادت الحاجة الاستهلاكية لبعض السلع الغذائية خاصة بمقدار ثلاثة أضعاف، أي إنه مع ازدياد الطلب ونقص المعروض بالأسواق ارتفعت الأسعار بشكل هائل، مشيراً إلى أن الأمور كانت ستصبح أكثر سوءاً لولا دخول مواد إغاثية من الخارج.

هل اختلف سوق العقارات بعد الكارثة؟

أصحاب مكاتب عقارية لـ«الوطن»: الأسعار مرتبطة بالعرض والطلب والزلزال زاد الطلب على الإيجارات

عبود: لدينا مساكن تكفي ضعف سكان سورية وعدد الشقق المتضرر لا يستدعي حدوث أزمة

| نوار هيفا

لا يحتاج أصحاب المكاتب العقارية لحجج تُستغل ليسارعوا بإشعال سوق العقارات السكنية منها والتجارية، ولم تشفع كارثة الزلزال للمنكوبين الذين فقدوا منازلهم وأعمالهم، فارتفعت أسعار الإيجارات خاصة بعد أن بدأت مبادرات استئجار المنازل لستة أشهر أو عام كامل.

فريق «الوطن» جال على بعض المكاتب العقارية بدمشق وريفها وضمن مناطق «جرمانا– صحنايا– مزة– حي العرين– برزة– قدسيا»، للوقوف على حركة هذا السوق والتغيرات التي أحدثتها الكارثة بأسعاره.

صاحب مكتب الغدير في منطقة المزة أكد في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن حال الأسواق لم يتغير ولم يختلف كثيراً عما هو عليه قبل الكارثة، لافتاً إلى أن حركة الشراء خفيفة جداً للأسعار المطروحة التي وصفها بالخيالية، في حين يبقى الطلب متزايد على إيجار العقارات وخاصة السكنية منها.

بينى صاحب المكتب العقاري أن زيادة الطلب تكون على منازل للإيجار أكثر منه للشراء بعد كارثة الزلزال في المنطقة وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار عموماً من دون ربطها بنزوح عدد من الوافدين ممن خسر منازله في المناطق المنكوبة.

على حين اكتفى صاحب مكتب التوفيق في منطقة قدسيا بالأسعار المحددة من أصحاب المنازل قبل كارثة الزلزال متنازلاً عن أجور المكتب وأتعابه كمساهمة منه لتقديم العون قدر الإمكان لمن خسر منزله أو اضطر لمغادرته جراء التصدع الواقع به.

بعض المكاتب في مناطق جرمانا وصحنايا بينوا أن سوق العقارات لديهم لا يتوقف على سعر معين فهو مرتبط بقوة العرض والطلب حاله حال أي منتج أو سلعة سوقية، نافين وجود أي ارتفاع حالي اليوم بفعل كارثة الزلزال أو تأثرها بزيادة الطلب على منازل للإيجار.

الدكتور المهندس أحمد عبود بين أن الاستغلال موجود بكارثة أو سواها، كما أن سماسرة الأسواق العقارية ليس بحاجة لذريعة ليتلاعبوا بالأسعار.

وأوضح عبود في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد المساكن في سورية يستوعب ضعف السكان الموجودين، فلا مبرر للربط بين ارتفاع الأسعار في سوق العقارات وكارثة الزلزال الحاصلة في المناطق المنكوبة، مبيناً أن عدد الشقق المتضرر في هذه المناطق لا يستدعي حدوث أزمة سكن.

وعن الحل للخروج من أزمة السكن والحاجة العقارية أشار عبود إلى كميات الركام الموجودة في سورية التي تشكل ثروة مهمة، كما أن تدوير الركام والمواد البيتونية هو علم بحد ذاته، كما أن كثيراً من مراكز الأبحاث العلمية تعمل على دراسة هذا العلم وخلصت لنتائج جداً مهمة.

ولفت عبود إلى أن هذه الأنقاض لا يمكن فقط تدويرها كحصويات للبيتون بل يمكن تدويرها كحصويات للبيتون الجديد عن طريق تكسيره، كما أن إعادة التدوير لها فوائد عديدة مثل تنظيف البيئة والاستفادة منها كبديل للحصويات في إعادة الإعمار والترميم اليوم.

وبين عبود أن إعادة تدوير هذا الركام يمكن الاستفادة منه ككتل كبيرة على الأرصفة البحرية، كما أن الكتل الأصغر يمكن الاستفادة منها لبناء الجدر الاستنادية كجدار داعم للأبنية المتعرضة لتصدع خفيف، عوضاً عن شراء حصى جديد وبيتون جديد وإسمنت جديد، هذه الكتل تستخدم دعائم في الترميم اليوم.

ولفت عبود إلى أهمية الحديد الموجود في هذا الركام بعد تدويبه وإعادة صقله في قوالب خاصة كحديد تسليح أو حديد بناء وترميم، كما كان العمل جارياً في معمل حديد حماة في إعادة تدوير الركام والاستفادة منه، إضافة للاستفادة من البيتونات الكبيرة لرصف الأرصفة والطرق والحدائق وإعادة هيكلة التربة خاصة ترب المناطق الشرقية.